

Distr.: General
11 May 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٧

٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

البند ١٤ من جدول الاعمال

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٤ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها

الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة

الاقتصادية الخاصة

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ١٢٦/٧١، تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني، وللاحتياجات التي لم تُلب بعد، ومقترحات بشأن تلبية احتياجاته. وهو يصف الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة والجهات المانحة والمجتمع المدني، من أجل تقديم الدعم للسكان الفلسطينيين وللمؤسسات الفلسطينية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير (نيسان/أبريل ٢٠١٦ - آذار/مارس ٢٠١٧)، استمرت الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، مما أضر باحتمالات إحلال السلام وتحقيق حل الدولتين. وواصلت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية في سياق الاحتلال.

وتبين خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، التي تتطلب اعتمادات بمبلغ ٥٤٧ مليون دولار، البرامج الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، وعقب الأضرار المتكيدة أثناء الأعمال القتالية التي جرت في عام ٢٠١٤، قدّر الإطار المفصل لتقييم الاحتياجات والإنعاش من أجل غزة احتياجات إعادة الإعمار والإنعاش في غزة بمبلغ ٣,٩ بلايين دولار.

وواصلت حكومة دولة فلسطين تنفيذ خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦:

* A/72/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

020617 300517 17-07635 (A)



من بناء الدولة إلى السيادة، وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، أطلقت الحكومة أجندة السياسات الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. وتقوم الأجندة على ثلاث ركائز: المسار إلى الاستقلال، والإصلاح الحكومي، والتنمية المستدامة. وتتضمن ٢٩ سياسة وطنية. وتضع الأجندة "المواطن أولاً" وتتوافق في كثير من أولوياتها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ودعمًا لهذه الجهود، استمرت الأمم المتحدة في تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ١٢٦/٧١، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والسبعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار يتضمن تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني فعلياً وتقييماً للاحتياجات التي لم تُلبَّ بعد، والمقترحات المحددة لتلبيتها على نحو فعال. وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧.

٢ - وترد المعلومات المتعلقة بظروف الشعب الفلسطيني المعيشية والاجتماعية والاقتصادية في عدة تقارير أعدتها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وقدمت إلى هيئات شتى للأمم المتحدة، وخاصة: التقرير السنوي عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل؛ والتقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/71/13)؛ والتحليل القطري المشترك لعام ٢٠١٦: عدم إغفال أحد - منظور بشأن الضعف والحرومان الهيكلي في فلسطين (فريق الأمم المتحدة القطري، الأرض الفلسطينية المحتلة، ٢٠١٦)؛ وتقرير مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط المقدمين إلى لجنة الاتصال المخصصة في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٣ - وترد الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والإنمائية للشعب الفلسطيني في عدة وثائق تكميلية استراتيجية ومتعلقة بتعبئة الموارد. وتسعى خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٧ إلى جمع مبلغ ٥٤٧ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً، بوسائل منها تعزيز البيئة الوقائية وتحسين إمكانية حصول أضعف الفئات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة على الخدمات الأساسية. ويعرض إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ الاستجابة الاستراتيجية من جانب الأمم المتحدة للأولويات الإنمائية الفلسطينية الواردة في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦: من بناء الدولة إلى السيادة.

٤ - وواصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط طيلة السنة جهوده لدعم عملية السلام وتشجيع التنسيق والحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين والأمم المتحدة والمنطقة والمجتمع الدولي.

ثانياً - استعراض عام للوضع الراهن

ألف - السياق السياسي

٥ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بحدوث انخفاض كبير في مستويات العنف والهجمات بالمقارنة بالفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦ التي شهدت توترات أعلى بكثير. واستمرت - ولكن بمستويات أدنى - الهجمات التي يشنها الفلسطينيون على الإسرائيليين، بما في ذلك حوادث الطعن والدهس بالسيارات، والتحريض الذي يشجع على استمرار هذه الأعمال. وشهدت الأنشطة الاستيطانية اتجاهاً تصاعدياً وظلت معدلات عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين مرتفعة.

واستمرت الانقسامات الفلسطينية، على الرغم من الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة، وما زالت لها آثار سلبية على الجوانب الاقتصادية والإنسانية والسياسية للحياة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٦ - واتخذ المجتمع الدولي عدة خطوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير بهدف إحياء عملية السلام. ففي ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، نشرت المجموعة الرباعية تقريراً أعادت فيه تأكيد تأييد المجتمع الدولي لحل الدولتين عن طريق التفاوض، واستعرضت فيه الاتجاهات الرئيسية في الميدان التي تشكل حالياً تهديدا خطيرا لتلك الرؤية، وأوصت فيه بأن يتخذ الطرفان خطوات لتهيئة الظروف التي تتيح العودة إلى مفاوضات مجددة. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي كرر فيه مطالبته إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية، ودعا إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير، وأهاب بالطرفين أن يمتنعوا عن أعمال الاستفزاز والتحرير والتصرجات الملهبة للمشاعر. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، استضافت فرنسا مؤتمراً في باريس لدعم عملية السلام حضره ممثلو حوالي ٧٠ بلداً.

٧ - وازدادت التوترات الداخلية في الحكومة الإسرائيلية مع اقتراب الموعد النهائي الذي حددته محكمة العدل العليا الإسرائيلية لهدم بؤرة أمونا الاستيطانية غير القانونية وهو ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ورغم إخفاق جهود أعضاء الكنيست الذين يدعمون التوسع الاستيطاني لمنع هدم بؤرة أمونا الاستيطانية، فقد أفلحوا في الضغط على الأحزاب الائتلافية للتصويت لصالح "مشروع قانون لتقنين الأوضاع". وقد عارض المدعي العام الإسرائيلي مشروع القانون معتبراً إياه غير دستوري وانتهاكاً للقانون الدولي. وفي حال تطبيق هذا القانون، فإنه سيأذن فعلياً بمصادرة أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة تم استخدامها لبناء آلاف المنازل في المستوطنات. ويشكل اعتماد القانون تحولا كبيرا في الموقف الإسرائيلي القائم منذ وقت طويل فيما يتعلق بالوضع القانوني للأرض المحتلة. ومنذ اعتماد القانون في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، قُدمت عدة التماسات ضده أمام محكمة العدل العليا، ويرجح أن يظل تنفيذه معلقاً لحين صدور قرار عن المحكمة.

٨ - وقد طرأت زيادة كبيرة على الأنشطة الاستيطانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فوفقاً للإحصاءات الرسمية، شهد الربع الثاني من عام ٢٠١٦ تشييد ١١٠٢ وحدة سكنية في المنطقة جيم، وهو أعلى رقم ربع سنوي خلال فترة الولاية الحالية لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وفي الفترة بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بدأ تشييد ٢٢١٥ وحدة سكنية، أي ما يقرب من ضعف عدد الوحدات التي تم تشييدها في نفس الفترة من عام ٢٠١٥ (١٦٧ وحدة). وقُدمت طيلة معظم الفترة المشمولة بالتقرير خطط تشييد وحدات سكنية جديدة، وخصوصاً خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧، الذي قدمت فيه خطط تشييد ٤٠٠٠ وحدة سكنية في المنطقة جيم، منها نحو ٢٥٠ وحدة وصلت إجراءاتها إلى مرحلة الموافقة النهائية و ٨٠٠ وحدة أخرى تم إصدار العطاءات الخاصة بها. وعلى سبيل المقارنة، فقد بلغ في عام ٢٠١٦ مجموع عدد الوحدات التي قدمت خطط تشييدها وتمت الموافقة عليها وإصدار العطاءات المتعلقة بها حوالي ٣٠٠٠ وحدة. وفي القدس الشرقية، قدمت خطط تشييد حوالي ١٥٠٠ وحدة سكنية، ولكن لم يصل أي منها إلى مرحلة الموافقة النهائية. وصدرت عطاءات تشييد ٣٢٠ وحدة في عام ٢٠١٦، وهو ما يشكل انخفاضاً إذا قورن برقم ٥٨٠ وحدة في عام ٢٠١٥ وما يزيد على ٢٠٠٠ وحدة كل عام خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. واستمر طرد الفلسطينيين من

منازلهم في القدس الشرقية نتيجة التحركات القانونية لمنظمات المستوطنين، مما أدى إلى توسع الجيوب اليهودية في الأحياء الفلسطينية من المدينة. واستمر تعرض العشرات من مجتمعات الرعاة والبدو الفلسطينيين في المنطقة جيم لضغوط من السلطات الإسرائيلية للنزوح عن أماكنهم، بدعوى عدم امتلاكهم رخص بناء، علما بأن حصول الفلسطينيين على تلك الرخص أمر شبه مستحيل. ويتهدد حاليا بعض المجتمعات خطر وشيك هو ترك أماكنهم قسرا إلى أماكن أخرى في المنطقة جيم.

٩ - ولم تحرز محادثات المصالحة بين فتح وحماس تقدما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظل الخلاف قائما بين الطرفين على المسألتين الرئيسيتين الجاري مناقشتها وهما تشكيل حكومة وحدة وطنية وتنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وفي محاولة لتعزيز المصالحة، عقد الرئيس محمود عباس اجتماعا مع رئيس المكتب السياسي لحماس، خالد مشعل، في قطر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. واتفق بعد ذلك ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية وحماس وجماعة الجهاد الإسلامي في اجتماع عقد في بيروت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، على الحاجة إلى بدء مشاورات من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على تنفيذ اتفاقات المصالحة السابقة وإنهاء الانقسام الفلسطيني والتحضير للانتخابات العامة. وفي كانون الثاني/يناير أيضا، سعى الاتحاد الروسي إلى تعزيز المصالحة الفلسطينية باستضافة اجتماع بين الفصائل الفلسطينية في موسكو. ورغم انعقاد هذه الاجتماعات بين الفصائل، فقد ظلت عاجزة عن التوصل إلى توافق في الآراء على تحقيق وحدة فلسطينية حقيقية على أساس نبذ العنف والديمقراطية ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. وفي انتكاسة أخرى لجهود تحقيق الوحدة، أنشأت حماس في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧ مؤسسة موازية لإدارة الوزارات المحلية في غزة تسمى اللجنة الإدارية. وأدى النزاع على المسؤوليات بين السلطة الفلسطينية وحماس إلى تفاقم أزمة الكهرباء في غزة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

١٠ - وتم تأجيل الانتخابات البلدية التي كان مقررا لها أصلا أن تجرى في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لمدة أربعة أشهر بعد أن قضت المحكمة العليا الفلسطينية ببطالان الترتيبات الحكومية لإجراء الانتخابات في غزة. وأنشأت الحكومة بعد ذلك محكمة انتخابية مخصصة لحل مسألة المحاكم "غير القانونية" في غزة؛ ورفضت حماس هذا القرار وأعربت عن استيائها من عدم قيام الحكومة بإجراء الانتخابات البلدية في ٢٠١٦. ومن المتوقع الآن إجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية وحدها في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٧.

١١ - وظلت المصاعب الاجتماعية الاقتصادية، التي تشتد حدتها بفعل استمرار الاحتلال وهشاشة المؤسسات الديمقراطية، تؤثر على الاستقرار في الضفة الغربية وهددت بتآكل الإنجازات التي تحققت في إطار خطة بناء الدولة الفلسطينية. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦، وقعت اشتباكات متكررة بين قوات الأمن الفلسطينية وسكان مخيم بلاطة للاجئين في نابلس وفي المدينة القديمة المجاورة، مما تسبب في سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين وأفراد الأمن على حد سواء. وجاءت هذه الاشتباكات في سياق تزايد العمليات الفلسطينية لفرض القانون والنظام داخل المخيم وحوله واشتدت حدتها كثيرا في سياق التوترات السياسية قبل وبعد المؤتمر الحزبي السابع لحركة فتح في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

١٢ - وظل وقف إطلاق النار الذي أنهى الأعمال القتالية بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ قائما ولكنه لا يزال هشاً. وقلَّ مقارنةً مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق عددُ حوادث التظاهر على طول السياج الأمني بين غزة وإسرائيل وعدد حوادث إطلاق

النار عبر الحدود. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٦، اكتشفت قوات الأمن الإسرائيلية نفقين يخترقان أراضيها من غزة، مما أدى في إحدى الحالات إلى تصاعد مؤقت لأعمال القتال أطلق خلاله مقاتلون من غزة ٤٠ قذيفة هاون وثمانية صواريخ في اتجاه إسرائيل والقوات الإسرائيلية. وقتل فلسطيني نتيجة للغارات الإسرائيلية اللاحقة. وسقط في إسرائيل ما مجموعه ١٢ صاروخا من الصواريخ التي أطلقت بشكل عشوائي من غزة دون إيقاع إصابات.

١٣ - وواصلت الأمم المتحدة دعم الحكومة الفلسطينية في تنفيذ إطارها لإعادة إعمار غزة وإنعاشها الذي تبلغ تكلفته ٣,٩ بلايين دولار. وتم إصلاح الغالبية العظمى من الأضرار التي لحقت بالمدارس والمستشفيات ومرافق المياه والكهرباء، ولا تزال إعادة البناء جارية لست مدارس مدمرة تماما ولعيادة طبية ومستشفى. وفي الوقت نفسه، ما زال ٤٠.٠٠٠ شخص مشردين داخل غزة في انتظار إعادة بناء منازلهم. وأعيد بناء ٥٧ في المائة - وتجري إعادة بناء ١٤ في المائة - من الـ ١٧ ٨٠٠ منزل التي دمرت تماما أو لحقها ضرر جسيم باتت معه غير صالحة للسكن. ومع ذلك، ما زال ينقص ١١٥ مليون دولار لإعادة بناء ٢ ٨٠٠ منزل مدمرة تماما. وتم إصلاح ٥٦ في المائة من الـ ١٥٣ ٢٠٠ منزل التي لحقها ضرر جزئي في عام ٢٠١٤ وجارٍ إصلاح ٧ في المائة منها. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى ٨٥ مليون دولار للإصلاحات المتبقية.

١٤ - وواصلت الآلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة تسهيل دخول المواد التي تعتبرها إسرائيل صالحة للاستخدام المزدوج، المدني والعسكري. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، دخل غزة عن طريق تلك الآلية حوالي ٧٥٠.٠٠٠ طن من الأسمنت بزيادة قدرها ١٨ في المائة مقارنة بالسنة الماضية. وقد حدثت هذه الزيادة على الرغم من القيود الجديدة على فرضت على الأسمنت في عام ٢٠١٦، ومنها تعليق واردات القطاع الخاص من الأسمنت عن طريق الآلية لمدة ستة أسابيع في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٦، وفرض حد أقصى يومي مصطنع لعدد شاحنات الأسمنت لما تبقى من السنة هو ٩٠ شاحنة. وفي الوقت نفسه، ما زال استيراد الأصناف "المزدوجة الاستخدام" غير الأسمنت وحديد التسليح مقلصا بشكل صارم، إذ لم ينل الموافقة في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ إلا ٢٨٥ صنفا، مقارنة بـ ١ ٧٩٦ صنفا خلال عام ٢٠١٥.

١٥ - واتخذت السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل عدة خطوات إيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعضها جاء تمشيا مع توصيات تقرير المجموعة الرباعية. وتشمل هذه الخطوات عقد اتفاقات بشأن الهياكل الأساسية للمياه في الضفة الغربية، والكهرباء، وخدمات الجيل الثالث من الاتصالات اللاسلكية النقالة، وخدمات البريد، وكلها قادرة على تعزيز السلطة المدنية الفلسطينية. غير أن تنفيذ تلك الاتفاقات كان بطيئا.

باء - السياق الإنساني والاجتماعي والاقتصادي

التطورات الاقتصادية والمالية

١٦ - اتسمت الأوضاع الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة باستمرار التعافي من نزاع عام ٢٠١٤. فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٤,١ في المائة عن مستوياته في عام ٢٠١٥، الذي شهد نسبة نمو قدرها ٣,٤ في المائة. وكان النمو العام حصيلة نمو بنسبة ٣ في المائة في الضفة الغربية

و ٧,٧ في المائة في غزة. وأدى ذلك إلى نمو إيجابي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من غزة (٤,٢ في المائة) والضفة الغربية (٠,٥ في المائة).

١٧ - وفي نهاية عام ٢٠١٦، كان معدل البطالة يبلغ ٢٦,٩ في المائة، مقارنة بـ ٢٥,٩ في المائة في السنة السابقة. وارتفع معدل البطالة في كل من غزة (من ٤١ في المائة إلى ٤١,٧ في المائة) والضفة الغربية (من ١٧,٣ في المائة إلى ١٨,٢ في المائة). وظلت بطالة الشباب تشكل التحدي الحاسم في سوق العمل الفلسطينية. ففي عام ٢٠١٦، كان معدل بطالة الشباب في الفئة العمرية التي تتراوح بين ٢٠ و ٢٤ سنة يبلغ ٤٣,٢ في المائة.

التطورات الإنسانية

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لقي ٦٠ فلسطينياً، منهم ١٥ طفلاً، مصرعهم في حوادث ذات صلة مباشرة بالنزاع (أغلبهم على يد قوات الأمن الإسرائيلية) في كامل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، وجرح نحو ٢ ٢٠٠ فلسطيني، من بينهم ٦٠٠ طفل. وقُتل ٣٤ فلسطينياً يشتبه في أنهم جُناة، منهم سبعة أطفال، و ١٢ إسرائيلياً في سياق اعتداءات بالطعن والدهس بالسيارات وإطلاق النار. وهذا يمثل انخفاضاً كبيراً في أعمال العنف في جميع أنحاء الضفة الغربية، بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

١٩ - وظل استهداف فلسطينيين لمدينين إسرائيليين واحتمال لجوء قوات الأمن الإسرائيلية إلى استخدام القوة المفرطة للرد على تلك الاعتداءات وأثناء الاحتجاجات والاشتباكات، مصدر قلق رئيسي فيما يتعلق بالحماية، وهو قلق يؤدي إلى تفاقمه وجود انطباعات بانعدام المساءلة وعدم توافر سبل انتصاف فعالة إزاء الخسائر في الأرواح والممتلكات.

٢٠ - وفي الضفة الغربية، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير انخفاضاً بنسبة ١٠ في المائة في عدد ما تم هدمه أو الاستيلاء عليه من المنازل الفلسطينية والبنائات الفلسطينية المستخدمة في كسب العيش، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق التي شهدت عدداً لم يسبق له مثيل في تلك الحوادث منذ عام ٢٠٠٨، وهو العام الذي بدأ فيه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية توثيق عمليات الهدم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصل إلى ١ ٢٤٤ شخصاً (نصفهم أطفال) عدد المتضررين من هدم أو إغلاق ٢١ منزلاً أسرياً يعود لمرتكبي اعتداءات حقيقيين أو مفترزين ضد الإسرائيليين.

٢١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، كان هناك ٣٣٥ طفلاً فلسطينياً في مرافق مصلحة السجون الإسرائيلية (٣٢٣ صبياً و ١٢ فتاة). ومن هؤلاء طفلان قيد الاحتجاز الإداري و ٢١٧ طفلاً في مراحل مختلفة من إجراءات مقاضاتهم، و ١١٦ طفلاً محكوماً عليهم بالفعل ويقضون محكومياتهم. وتعكس هذه الأرقام اتجاهها تنازلياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفيما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٦، كان المتوسط الشهري لعدد الأطفال الموجودين رهن الاحتجاز العسكري الإسرائيلي يبلغ ٤٢٦ طفلاً، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٩٥ في المائة مقارنة بالمتوسط الشهري في عام ٢٠١٥ (٢١٩ طفلاً). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحالت الأونروا ما يزيد على ٦٠ حالة لأطفال محتجزين إلى خدمات الدعم القانوني وغيرها من الخدمات.

٢٢ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، أعدمت حماس ثلاثة رجال بتهمة القتل، في أول تنفيذ لأحكام بالإعدام منذ مطلع عام ٢٠١٤. ونفذت عمليات الإعدام دون موافقة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، التي يشترطها القانون الفلسطيني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت محاكم غزة ٢٢ حكماً جديداً بالإعدام: منها ١٣ حكماً أصدرتها محاكم مدنية ضد أشخاص أدينوا بتهمة القتل و ٩ أحكام أصدرتها محاكم عسكرية ضد أشخاص أدينوا بتهمة الخيانة؛ وتم عند الاستئناف تأكيد ١٣ حكماً بالإعدام.

التنقل ووصول المساعدات الإنسانية وحيز العمليات

٢٣ - ظلت القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على المرور برّاً وبحراً في غزة قائمة. وتدهورت إمكانية وصول موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى غزة ومنها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ووصل إلى مستويات مثيرة للقلق رفض إسرائيل منح الموظفين الوطنيين تصاريح الدخول والخروج لأغراض القيام بواجباتهم. ومع أن القيود قد خفت حدتها بفضل اتخاذ بعض التدابير، فقد ظلت السياسات المعقدة لوصول وتنقل الموظفين الفلسطينيين إلى غزة ومنها قائمة في معظمها.

٢٤ - وأبلغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عما لا يقل عن ٢٨٩ حادث تأخير أو منع وصول موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، طالت ٨٣٤ ١ موظفاً. ووقعت حوالي ٤١ حادثة من هذه الحوادث أثناء مرور موظفين تابعين للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية من معبر إيريز الذي تسيطر عليه إسرائيل إلى غزة ومنها.

٢٥ - وظل الوصول إلى الفلسطينيين وتنقلهم بين معظم المراكز الحضرية الفلسطينية في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، مقيّداً. ويؤدي استمرار القيود المفروضة على إمكانية انتفاع الفلسطينيين بالأراضي واستفادتهم من الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية في القدس الشرقية والمنطقة جيم إلى عرقلة جهود التنمية والتضييق بشدة على الجهود المبذولة لتحسين الظروف المعيشية والحد من مواطن الضعف.

٢٦ - وفي أعقاب اغتيال أحد قادة المقاتلين الفلسطينيين في غزة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧، قامت حماس، في خطوة غير مسبوقة، بفرض حظر لمدة ١٠ أيام على التنقل من غزة إلى إسرائيل، باستثناء فئات مختارة، منها المرضى المحوّلون للعلاج الطبي خارج غزة، وأقارب السجناء الفلسطينيين في إسرائيل وثلاثة وزراء في حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني. وأثناء ذلك الإغلاق، حُظر أيضاً صيد الأسماك، مما أدى إلى إلغاء ما يزيد على ٥ ٠٠٠ رحلة صيد، الأمر الذي قوض مصادر رزق حوالي ١ ٥٠٠ أسرة من صائدي الأسماك متضررة أصلاً من فرض إسرائيل مسافة صيد لا تتجاوز ستة أميال بحرية. وبالإضافة إلى ذلك، رفضت حماس السماح لـ ١١١ مريضاً بالخروج من غزة إلى إسرائيل.

الجدار العازل

٢٧ - واصل مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة دإط-١٧/١٠ المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الاضطلاع بأنشطته في مجال التواصل واستلام الشكاوى. وتم جمع أكثر من ٦١ ٠٠٠ شكوى وما يزيد على ٦٥٠ ٠٠٠ وثيقة داعمة. وأُنجزت أنشطة استلام الشكاوى في ثنائي محافظات من المحافظات الفلسطينية التسع المتضررة وهي طوباس وجنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت ورام الله والخليل وبيت لحم - وبلغ العمل مرحلة متقدمة في محافظة القدس، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها.

ثالثاً - استجابة الأمم المتحدة

ألف - التنمية البشرية والاجتماعية

٢٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نسقت الأمم المتحدة وقدمت مساعدات إنسانية، منها مساعدات غذائية، إلى أكثر من ١,٥٨ مليون شخص، ومساعدةً في مجال الحماية إلى ما يقرب من مليون شخص، وخدمات صحية وتغذوية إلى أكثر من ١,٢ مليون شخص، والمياه وخدمات الصرف الصحي إلى أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص، وتلقى أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ شخص شكلاً ما من أشكال المساعدة في الإيواء والمساعدة بأصناف غير غذائية.

٢٩ - وتمحورت الجهود الإنمائية للأمم المتحدة، كما ورد في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حول ستة مجالات استراتيجية هي: التمكين الاقتصادي وسبل كسب العيش وتوفير العمل اللائق والأمن الغذائي؛ والحوكمة وسيادة القانون والعدل وحقوق الإنسان؛ والتعليم؛ والصحة؛ والحماية الاجتماعية؛ والتنمية الحضرية وإدارة الموارد الطبيعية والهيكل الأساسية.

التعليم

٣٠ - أتاحَت الأونروا التعليم الأساسي المجاني لحوالي ٣١٠ ٠٠٠ من الأطفال المسجلين في ٣٦٣ مدرسة ابتدائية وإعدادية في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية.

٣١ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة تلبية احتياجات بناء القدرات للمعلمين في مجال التعليم الجيد والاحتوائي والملائم للأطفال. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تدريب المعلمين على تنفيذ سياسة نبذ العنف من خلال إعداد المعلمين في الضفة الغربية وقطاع غزة. واستفاد من التدريب الذي تلقاه المعلمون ونظار المدارس على الممارسات المتعلقة بنماء الطفولة المبكرة أكثر من ١ ٧٠٠ طفل في ٤٩ مدرسة مستهدفة في الضفة الغربية وغزة.

٣٢ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوسيع برنامج الفاخورة للمنح الدراسية والتمكين بحيث يدعم ٢٦٦ منحة إضافية، ليصل بذلك مجموع عدد المنح الدراسية إلى ٨٧٠ منحة.

٣٣ - ودعمت وكالات الأمم المتحدة إمكانية الحصول على التعليم من خلال تشييد وإصلاح مرافق التعليم، بما في ذلك تشييد مدرسة للبنين في القدس و١٢ مكتبة عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعادة تأهيل خمسة رياض الأطفال.

٣٤ - وفي غزة، قام البرنامج الإنمائي بتحسين إمكانية الحصول على التعليم الجيد لصالح ٨٨ ٣١١ طالبا (٤٣ ٩٩٧ طالبة و ٤٤ ٣١٤ طالبا) من خلال إصلاح وإعادة بناء ٣٧ مؤسسة لحقها ضرر جسيم في قتال عام ٢٠١٤، منها ١٢ مدرسة عامة لحقها تدمير جزئي و ١٣ مدرسة خاصة و ٥ مراكز تدريب و ٧ مؤسسات للتعليم العالي. وبالمثل، قدمت الأونروا الدعم لتشييد أو إعادة بناء ١٠ مدارس جديدة. وجرت إعادة بناء وتأهيل المدارس استلهاماً لمبدأي "إعادة البناء بشكل أفضل" وتوفير مدارس ملائمة للأطفال.

الصحة

٣٥ - قدمت الأونروا خدمات الرعاية الصحية في الضفة الغربية عن طريق ٤٣ مرفقا للرعاية الصحية، بما في ذلك ست عيادات متنقلة، و ٢٤ مركزا للرعاية الصحية الأولية، ومستشفى واحد، ومركز لتحويل الحالات المرضية غير المعدية، وهي مرافق يعمل فيها أكثر من ٨٠٠ موظف. وفي غزة، قُدمت خدمات الرعاية الصحية من خلال ٢٢ مرفقا للرعاية الصحية الأولية يعمل فيها أكثر من ٩٦١ موظفا. وكان ما متوسطه ٢٧ ٧٩٥ لاجئا فلسطينيا في الضفة الغربية و ١٣ ٠٥٣ لاجئا فلسطينيا في غزة يتلقون سنويا مساعدة في دفع تكاليف الرعاية الصحية في المستشفيات.

٣٦ - وواصلت اليونيسيف تقديم الدعم إلى وزارة الصحة من أجل توسيع نطاق مبادرة المستشفيات الملائمة للرضع لتشجيع الرضاعة الطبيعية الخالصة، حيث تم تدريب ٥٥ من أفراد أطقم التمريض (٣٠ ممرضا و ٢٥ ممرضة) والأطباء. وبنهاية ٢٠١٦، تم اعتماد تسعة أقسام للولادة كجزء من تلك المبادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ودربت اليونيسيف ما مجموعه ٧ ٤٨١ امرأة وأطفالهن حديثي الولادة و ٦٠ قابلة على توفير خدمات زيارة المنازل بعد الولادة. ودربت منظمة الصحة العالمية أكثر من ٣٠٠ من موظفي وزارة الصحة ومقدمي الرعاية الصحية في مجال الصحة الإنجابية.

٣٧ - وأسهمت وكالات الأمم المتحدة في البنى التحتية للقطاع الصحي عن طريق تطوير قسم العلاج الكيميائي في أحد المستشفيات الخاصة في القدس الشرقية لخدمة ما لا يقل عن ١ ٥٠٠ مريض سنويا، وإصلاح مركز الأميرة بسمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير معدات جراحية وطبية لخمسة مستشفيات في القدس والضفة الغربية. وكفلت هذه الوكالات أيضا تلقي ١٠ ٢١٤ مريضا من المرضى غير المؤمن عليهم أو المؤمن عليهم جزئيا رعاية صحية مدعومة في ثلاثة مستشفيات رئيسية في القدس. وقدمت معدات إلى ثلاث عيادات للرعاية الصحية الأولية ومستشفى متخصص في اكتشاف حالات العنف الجنساني وعلاجها وتحويلها. ودعمت منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة في توفير المعدات الأساسية والتدريب لتحسين فحص سرطان الثدي.

٣٨ - ولمواجهة النقص في اللوازم الصحية في غزة، ساعدت منظمة الصحة العالمية في سد حالات نقص طارئة في العقاقير الأساسية، ونسقت إيصال إمدادات طبية من جهات مانحة مختلفة ووزعت وقودا على المرافق الصحية لضمان استمرارية خدمات الطوارئ الصحية. وقام البرنامج الإنمائي بتوسيع وإصلاح وتجهيز مرافق طبية في غزة، بما في ذلك تشييد وحدات للرعاية المركزة للأطفال حديثي الولادة، وزيادة الطاقة الاستيعابية الإجمالية لخدمات رعاية حديثي الولادة في غزة بحيث يستفيد منها ١ ١٧٧ مولودا.

المياه والصرف الصحي

٣٩ - واصلت اليونيسيف دعم جهود إيصال المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس حيث شارك ١٢٨ ٥٠٠ طفل (نصفهم من الإناث) في أنشطة لترويج النظافة الصحية في ١٥٦ مدرسة للتعليم الأساسي (١١٦ مدرسة في غزة و ٤٠ مدرسة في الضفة الغربية). وفي عام ٢٠١٦، وقُرت مياه منقولة بالصهاريج لحوالي ٦٨ ٥٠٠ طفل من هذه المدارس ذاتها. واستخدمت ٢٣٧ مدرسة إضافية (١٣٥ في غزة و ١٠٢ في الضفة الغربية) الدليل الإرشادي للنظافة الصحية الصادر عن اليونيسيف ووزارة التربية والتعليم العالي للترويج لممارسات النظافة الصحية الأساسية. وتم توزيع ما مجموعه ١ ٧٣٤ عبوة من مستلزمات النظافة الصحية في الضفة الغربية و ١٧٦ ٠٠٠ عبوة في غزة.

٤٠ - وفي المنطقة جيم، استفاد ما لا يقل عن ٢٠٠ ٤ فلسطيني من إصلاح إحدى شبكات المياه مما أدى إلى تناقص الفاقد المائي حتى الصفر وانخفاض تكلفة المياه بنسبة ٤٠ في المائة. وقام البرنامج الإنمائي بإصلاح وتوسيع مدفن القمامة في مدينة أريحا وبناء منشأة لمعالجة النفايات سيجري استخدامها لفرز وإعادة تدوير النفايات الصلبة في منطقة أريحا. ويبلغ عدد المستفيدين من ذلك ٦٢ ٠٠٠ شخص من سكان مدينة أريحا ومنطقة وادي نهر الأردن.

٤١ - وفي غزة، قامت اليونيسيف، بالتعاون الوثيق مع سلطة المياه الفلسطينية ومصلحة مياه بلديات الساحل، بزيادة إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة لـ ٧٥ ٠٠٠ شخص من خلال بناء المرحلة الأولى من محطة لتحلية المياه. وحسّن البرنامج الإنمائي إمدادات المياه والمياه المستعملة وشبكة المياه المستعملة عن طريق بناء هياكل أساسية.

العمالة

٤٢ - أقامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومركز التجارة الدولية، من خلال برنامج مشترك، مركزاً للخدمة الكاملة، يوفر الإرشاد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والبالغة الصغر أو التعاونيات اللتين تملكهما أو تديرهما المرأة، وذلك عن طريق دورة تطوير الأعمال. وواصلت منظمة الأغذية والزراعة دعم ٢٧ تعاونية (منها ست تعاونيات نسائية) عن طريق أنشطة تستهدف زيادة الإنتاجية والوصول إلى الأسواق المحلية والدولية، بما يعود بالفائدة على ٣١٨ ١ شخصاً. وفي غزة، قدمت منظمة العمل الدولية الدعم لاثنتين من التعاونيات في مجالي بناء القدرات ووضع خطط الأعمال.

٤٣ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لـ ٤٥ مشروعاً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والبالغة الصغر التي تملكها أو تديرها المرأة، وحصل ٣٤ مشروعاً منها على منح لتعزيز نشاطه الاقتصادي. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة مبيعات ٤٥ مشروعاً بنسبة ٢٨ في المائة في السوق المحلية، وزيادتها بنسبة ٤ في المائة إقليمياً و ٥ في المائة دولياً. وفضلاً عن ذلك، طرأت زيادة بنسبة ٢١ في المائة على عدد النساء العاملات على أساس التفرغ في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والبالغة الصغر المستهدفة (١٥٨ موظفة) مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٤٤ - وأتاح البرنامج الإنمائي برامج لتعزيز المهارات لـ ٢٠٠ شاب في القدس. وجرى توظيف ١٦٩ خريجاً من القدس الشرقية، منهم ١٣١ (٧٨ في المائة) جرى إلحاقهم بعمل دائم (٨٤ امرأة و ٤٧ رجلاً). وحصلت ٢٨ أسرة مهمشة إضافية على دعم اقتصادي في القدس الشرقية من خلال منح مخصصة لأعمال تجارية صغيرة. وأتاح البرنامج الإنمائي من خلال أشغاله في مجال البنية التحتية ١١ ٧٤١ يوم عمل في الضفة الغربية والقدس الشرقية، و ١٣ ٩١٠ يوم عمل مؤقت و ٥٥٤ يوم عمل دائم في غزة.

الحماية الاجتماعية الموجهة

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وزعت الأونروا ٦٣٤ ٣٩٤ طرداً غذائياً على ٦٢٣ ٢٠ أسرة لاجئة فلسطينية (٩٨ ٩٣٥ فرداً) في غزة وواصلت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي تنفيذ برنامج القسائم الإلكترونية الذي يستهدف معظم الفلسطينيين الذين يعيشون ظروفًا أكثر هشاشة من خلال

توفير مساعدات لحالات الطوارئ تشمل الأغذية والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والزبي المدرسي، حيث زُودت ١٣ ٠٠٠ أسرة تقريبا بعبوات من مستلزمات النظافة الصحية وقُدمت مساعدة تعليمية لـ ٨ ٠٨٣ طفلاً. ومن تلك الأسر التي استفادت، حصلت ٤ ٠٠٠ أسرة تقريبا على معارف جديدة بشأن الممارسات الجيدة في مجالي التغذية والنظافة الصحية من خلال دورة توعية مدتها ١٢ أسبوعاً. وزودت اليونيسيف، من خلال مبادراتها المتعلقة بالاستعداد لفصل الشتاء في غزة، ٦٢٠ أسرة بقسائم إلكترونية للحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي ومستلزمات النظافة الصحية ومواد للاستعداد لفصل الشتاء.

٤٦ - وواصل برنامج الأغذية العالمي دعم برنامج شبكة الأمان الاجتماعي للحكومة، الذي حصل في إطاره ٢١٣ ٠٠٠ شخص في غزة وال الضفة الغربية على أغذية وتحويلات نقدية. وقدمت الأونروا مساعدة نقدية إلى أكثر من ٣٦ ٠٠٠ مستفيد.

الثقافة

٤٧ - قدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الدعم لحفظ وتعزيز التراث الثقافي في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال إعادة تأهيل ١١ موقعا تاريخيا، حيث يسرت الوصول إلى مواقع التراث الثقافي والخدمات الاجتماعية العامة.

٤٨ - ودعم البرنامج الإنمائي قطاع السياحة الثقافية من خلال خدمات تشغيل وإدارة مجمع خان الوكالة التاريخي في نابلس وبدأ خدمات إعادة تأهيل وترميم وتشغيل وإدارة مقام النبي موسى في المنطقة جيم من محافظة أريحا. ويتوقع أن يستقبل الموقعان ١٤٠ ٠٠٠ زائر سنويا، وهو ما يعني توفير ١ ٨٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. وقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الدعم لإعادة تأهيل مجمع دار القنصل في القدس الشرقية، الذي يوفر للسكان والسياح مركزا مدنيا حديثا وأمانا من أحدث طراز. وتشمل مرافق وخدمات دار القنصل مركزا متكاملًا للشباب والسياح.

٤٩ - ودعم البرنامج الإنمائي استفادة ما مجموعه ٥٤١ شابا فلسطينيا ينتمون إلى ١٤ مدرسة بلدية في القدس الشرقية من الأنشطة الثقافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأمن الغذائي والزراعة

٥٠ - دعمت منظمة الأغذية والزراعة ١ ٣١٨ مزارعا من خلال تحسين ممارسات الحصاد ومكافحة الآفات، وتعزيز إمكانية الحصول على المياه واستخدامها، وتعزيز التقيد بمعايير الجودة الدولية ومتطلبات الاعتماد الدولية. وبلغت المساحة الكلية للأراضي المزروعة وفقا للمعايير الدولية ٣ ٥٦٩ دونما، وقامت ٢١ تعاونية من تعاونيات المزارعين بتسويق ما تقدر قيمته بـ ٤٤ مليون دولار من المحاصيل العالية القيمة، منها صادرات تزيد قيمتها على ٢١ مليون دولار ومنتجات غذائية مصنعة أنتجتها ست تعاونيات نسائية تبلغ قيمتها ٩٠ ٠٠٠ دولار تقريبا. وتحسنت أيضا قدرات المعالجة بعد الحصاد حيث تم تزويد ٣٣ تعاونية في الضفة الغربية وغزة بأدوات ومعدات للرافعات الشوكية.

٥١ - وفي الضفة الغربية، استفاد ما يزيد على ٨٠٠ مزارع من إعادة تأهيل البنى التحتية لإدارة المياه. فقد عمل البرنامج الإنمائي مع وزارة الزراعة لتحسين إنتاجية ١٢ مجتمعا ريفيا في الضفة الغربية عن طريق فتح طرق زراعية بطول ٣,٦ مليون كيلومتر، مما مكّن من وصول ما يزيد على ٣٠٠ مزارع إلى أراضيهم،

ولتشديد هياكل أساسية للمياه استفاد منها أكثر من ١٠٠٠ مزارع. وفي غزة، قدمت الفاو الدعم لـ ٣٤٠ مزارعا في المناطق المقيدة الدخول من أجل تحسين الري والإنتاجية. وأنشأت الفاو سوقا للماشية في الظاهرية بالخليل، مما وفر لـ ٢٠٠٠ راع مكانا لبيع ماشيتهم وللوصول إلى السوق الرسمية.

حقوق الإنسان وقضايا النساء والأطفال والشباب

٥٢ - قدمت الحكومة الفلسطينية، بمساعدة تقنية من وكالات الأمم المتحدة، تقرير فلسطين الأول بوصفها دولة طرفا بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/PSE/1) في ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ وأحرزت تقدما كبيرا في إعداد التقارير الستة المتبقية للمعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. ودربت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ١٠٦ من ممثلي منظمات حقوق الإنسان وهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، حيث تم التركيز على رصد وتوثيق تنفيذ الحكومة للالتزامات القانونية بموجب المعاهدات. كما نظمت المفوضية دورات تدريبية لـ ١٣٩ من ممثلي المجتمع المدني والمنظمات الأهلية بشأن أحكام ومعايير معاهدات حقوق الإنسان التي انضمت إليها فلسطين.

٥٣ - ودعم البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٨٠٠٠ فرد، تبلغ نسبة الإناث بينهم ٥٥ في المائة، في الاستفادة من المساعدة القانونية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، وتلقت أكثر من ٦٠٠٠ امرأة توعية بالحقوق القانونية من منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٥٤ - وفي ٢٤ مجتمعا محليا في المنطقة جيم، دعم البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ٨٠٠ امرأة في المشاركة في أنشطة تركز على دور المرأة في الحياة العامة، تم بعدها ترشيح ٢٦ امرأة لخوض انتخابات الحكم المحلي وحصلن على تدريب في مهارات الاتصال والمشاركة المجتمعية والقضايا المتصلة بالحكم المحلي. وفي غزة، استفادت المرأة أيضا من برنامج القيادات النسائية الشابة، الذي وفر لـ ٩٥٠ من خريجات الجامعة تدريبا على الاضطلاع بالقيادة والمهارات الحياتية والتنمية الذاتية.

٥٥ - وتعرّف برنامج حماية الأسرة والطفل التابع الأونروا في الضفة الغربية على ٤٤٩ شخصا (٣٨٢ من الإناث و ٦٧ من الذكور) تعرضوا لعنف جنساني و/أو عنف منزلي و/أو أشكال أخرى من الانتهاكات. وتلقت جميع الحالات التي تم التعرف عليها إرشادا نفسيا لكل منها على حدة وحوّلت ٢١ حالة من الحالات الحرجة/الطارئة إلى منظمات غير حكومية متخصصة. وفي غزة، تم التعرف على ٥٣٥ ١ شخصا ممن تعرضوا لعنف جنساني، وتم تحويل ٥١٨ ١ حالة إلى مقدمي خدمات داخليين تابعين للأونروا وتحويل ١٧ حالة إضافية إلى شركاء من مقدمي الخدمات الخارجيين. ومن خلال هذه الجهود، أصبح في متناول هؤلاء أكثر من ٢٠٠ ١ خيار من خيارات الإرشاد النفسي الاجتماعي والخدمات القانونية.

٥٦ - ودربت وكالات الأمم المتحدة أكثر من ٣٠٠ من مقدمي الخدمات والمعلمين والمرشدين الاجتماعيين على اكتشاف حالات العنف الجنساني والاستجابة لها والإلمام بنظم تحويلها بما يتماشى مع بروتوكولات التحويل الوطنية الفلسطينية وإجراءات التشغيل الموحدة. وتلقى أكثر من ٨٠٠ ١١ شخصا من الذين تعرضوا لعنف جنساني مساعدة من خدمة واحدة أو أكثر من خدمات الرعاية النفسية الاجتماعية والخدمات الصحية والقانونية وخدمات التوعية في كل من الضفة الغربية وغزة. وتم في الضفة الغربية تهيئة مكان آمن جديد للنساء والفتيات، وأجريت أنشطة للتواصل بغرض التوعية، وصلت إلى ما يقرب من ٥٠٠٠ مستفيدة.

٥٧ - وتواصل اليونيسيف قيادة الفريق العامل المشترك بين الوكالات لرصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة والإبلاغ عنها، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وفي عام ٢٠١٦، قام الفريق العامل بتوثيق ورصد ما مجموعه ٢٠٥٠ من حوادث الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال.

٥٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الوصول إلى ١٤ ٥٩٠ شابا من خلال برامج التمكين التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تشمل مبادرات أهلية يقودها الشباب للحد من قابليتهم للتضرر، وعن طريق مبادرات شبابية مبتكرة تستهدف ٤٥٠ شابا و ٢٠ من صانعي القرارات. وقدم الصندوق الدعم لمؤتمري قمة للشباب عقدا في القدس وأشرك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الشباب في تصميم الأماكن العامة. وعملت اليونيسيف مع شركائها من أجل تعزيز المشاركة المدنية للمراهقين من خلال استحداث ستة مختبرات للابتكار (خمسة في الضفة الغربية وواحد في غزة). ونتيجة لاستحداث تلك المختبرات، أتيحت لما مجموعه ١ ٥٢٨ مراهقا (تبلغ نسبة الإناث بينهم ٥١ في المائة) في الضفة الغربية و ٣٦٦ مراهقا في غزة أماكن آمنة يستطيعون فيها إجراء البحوث بعد انتهاء اليوم الدراسي ويمكنهم أن يقدموا فيها حلولاً مبتكرة للإشكالات التي تطرأ في مجتمعاتهم وحياتهم.

البيئة والإسكان والتنمية الحضرية

٥٩ - انتهى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بنجاح من تنفيذ ١٠ برامج للتخطيط المكاني في المنطقة جيم من الضفة الغربية، مما ساعد في تخفيف ضغوط التشرذم من على كاهل ما يزيد على ٣٢ ٠٠٠ فلسطيني. وأنجز البرنامج الإنمائي مشاريع للبنى التحتية تدعم المجتمعات المحلية والمؤسسات الواقعة في المنطقة جيم، استفاد منها ٩٠ ٠٠٠ شخص عن طريق تحسين البنى التحتية للنقل العام.

٦٠ - وواصل برنامج المستوطنات البشرية دعمه للمخطط الوطني المكاني لدولة فلسطين والجهود التي يقوم بها في مجال الدعوة من أجل استحداث حلول في مجال التخطيط المكاني والتفاوض عليها مع سلطات التخطيط الإسرائيلية.

٦١ - وفي القدس الشرقية، دعم البرنامج الإنمائي إنشاء مكان عام يخدم أكثر من ٤٠ ٠٠٠ ساكن، وملعب للأطفال متاح استخدامه لـ ٢٠ ٠٠٠ ساكن وإصلاح ١٩ وحدة سكنية. وأنجز إصلاح منازل ٥٠٠ من السكان المحرومين مع التركيز على الأسر التي تعولها نساء. وقام البرنامج الإنمائي كذلك بإصلاح أكثر من ١٥ مركزا تجاريا في مدينة القدس القديمة وشرع في أنشطة تنشيطية لدعم الأحياء التجارية في شارع سليمان وصالح الدين.

٦٢ - وفي غزة، قدم برنامج المستوطنات البشرية دعما لتحديث وتطوير مخططين عامين وأربعة مخططات مفصلة حسب البلديات والمجتمعات المحلية الممثلة. وأصلح البرنامج الإنمائي ١٢ ٦٠٠ وحدة سكنية لحققها دمار جزئي من جراء قتال عام ٢٠١٤ تخص ٨٢ ٢٩٠ شخصا من غير اللاجئين وأعاد بناء وحدتين في رفح وشيد ٥٦ وحدة سكنية جديدة تخص ٣٩٢ مستفيدا في شمال قطاع غزة. وبدأ البرنامج الإنمائي إصلاح وتقوية منطقة غزة الصناعية، بحيث تعود بالفائدة المباشرة على ٢٢ ٠٠٠ من العمال ورجال الأعمال.

باء - المساعدة الطارئة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة

- ٦٣ - ركزت استجابة الأمم المتحدة في معظمها على غزة، وشملت تلك الاستجابة تلبية بعض الاحتياجات المتبقية من نزاع عام ٢٠١٤. وجمعت خطة الاستجابة لعام ٢٠١٦ مبلغ ٢٨٠ مليون دولار من المبلغ المطلوب وقدره ٥٧١ مليون دولار (٤٩ في المائة).
- ٦٤ - وتسعى خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧ إلى جمع ٥٤٧ مليون دولار، منه نسبة ٦٨ في المائة تقريباً تخص الاحتياجات في غزة. وتشمل الخطة مبلغ ٢٨٢ ملايين دولار لنداء الأونروا للطوارئ.
- ٦٥ - وعلى الرغم من تزايد وتيرة إعادة الإعمار، لا يزال تأمين مأوى يمثل الحاجة الأساسية، حيث لا يزال نحو ٤٠ ٠٠٠ شخص مشردين نتيجة للضرر والتدمير اللاحقين بالمساكن والناجحين عن نزاع عام ٢٠١٤. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، كان هناك قصور في التمويل فيما يتعلق بحوالي ٤ ٠٠٠ من المنازل التي لحقها دمار كلي و ٥٧ ٠٠٠ من المنازل التي لحقها دمار جزئي.
- ٦٦ - وأعادت جهود إزالة الألغام التي قامت بها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الإحساس بالأمن لـ ١ ٥٠٠ غزوي ممن يعيشون ويزرعون أو يقومون بإعادة البناء في ١٠٦ من المواقع الـ ١٣٦ المشتبه في وجود مخلفات من متفجرات الحرب مضمورة فيها.
- ٦٧ - وساهم البرنامج الإنمائي في معالجة أزمة الطاقة في غزة من خلال إنشاء خلايا فولطاضوئية وتركيب ألواح شمسية في المرافق الصحية ومرافق المياه والمدارس ومؤسسات التعليم العالي، وأصلح شبكات توزيع الكهرباء في ثلاث محافظات، مما أتاح الاستفادة لأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص.

دعم الزراعة في حالات الطوارئ

- ٦٨ - أتيحت مصادر وموارد كسب العيش من جديد لأكثر ٣ ٠٠٠ مزارع وراع وأسرة ريفية، منها ٢ ٦٠٠ أسرة استفادت من إصلاح خزانات المياه في غزة. وتلقت ١٦٠ أسرة فقيرة في المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية مواد لوحدات إنتاج الأغذية المنزلية الصغيرة الحجم.

الدعم الغذائي في حالات الطوارئ

- ٦٩ - في الضفة الغربية، ساعد برنامج الأغذية العالمي ٢٥٠ ٠٠٠ من الأفراد المعرضين للخطر والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وذلك عن طريق تقديم تحويلات نقدية إلى ١٠٨ ٠٠٠ فرد منهم وتوزيع أغذية فعلية على ١٤٢ ٠٠٠ فرد. وواصلت الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي برنامجهما المشترك لتقديم المساعدة الغذائية العينية، وقدمتا الدعم إلى ٣٧ ٠٠٠ من البدو والرعاة المهمشين في ٨٥ مجتمعا بدوياً.

- ٧٠ - وفي غزة، تلقى ٩٦٠ ٠٠٠ لاجئ مساعدات غذائية، حيث وزعت الأونروا ٣٤٨ ٦٥٤ طردا غذائياً على ١٦٣ ٥٩٦ أسرة، أي بزيادة كبيرة عن الأفراد الذين كانوا يعتمدون على المساعدة الغذائية في عام ٢٠٠٠ وعددهم ٨٠ ٠٠٠ فرد. وقدم برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠١٦ تحويلات نقدية إلى ٨١ ٥٠٠ شخص من غير اللاجئين كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وطرودا غذائية عينية إلى ١٦٤ ٠٠٠ شخص من غير اللاجئين.

تقديم الدعم للتعليم في حالات الطوارئ

٧١ - يسرت اليونيسيف إمكانية الحصول على التعليم لـ ٦٦٧ ٤ طفلاً وإمكانية القيام به لـ ٣٣٣ معلماً في طريقهم إلى المدارس ومنها في الأماكن التي ترتفع فيها مستويات المخاطر، وخصوصاً في المنطقة جيم، وذلك بتوفيرها الحماية لهم. كما استفاد من توفير تعليم علاجي في غزة ٦٧٦٠ طفلاً من الذين ما زالوا يواجهون تحديات في التعلم نتيجة لنزاع عام ٢٠١٤.

٧٢ - وعملت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام واليونيسيف والأونروا، جنباً إلى جنب مع المنظمات المحلية، على ضمان إذاعة رسائل للتوعية بمخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات في جميع أنحاء غزة. ووصلت اليونيسيف إلى ١٦٢ ٠٠٠ من الأطفال ومقدمي الرعاية عن طريق رسائل للتوعية بشأن المخاطر المرتبطة بمخلفات الحرب من المتفجرات والذخائر غير المنفجرة. كما وفرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ١ ٨٠٠ جلسة للتوعية المباشرة بالمخاطر لـ ٤٨ ٠٠٠ مستفيد، منهم ٣٤ ٠٠٠ طفل.

الدعم الصحي في حالات الطوارئ

٧٣ - ساعدت اليونيسيف أكثر من ٤٨ ٧٣٨ طفلاً من الأطفال المعرضين للخطر في غزة من خلال توفير خدمات حماية الطفل والدعم النفسي الاجتماعي والدعم في مجال إدارة الحالات. وتم توفير إرشاد فردي لـ ١٣ ٩٤١ طفلاً من الأطفال المعرضين للمخاطر، تبلغ بينهم نسبة الإناث ٤٩ في المائة، وإرشاد جماعي منظم لـ ١٢ ١٤٢ طفلاً من المنتظمين في مدارس الأونروا. ومن خلال مراكز الأونروا الصحية، قُدمت خدمات نفسية اجتماعية وخدمات في مجال الحماية لـ ١٤ ٥٨٩ من العملاء، واتخذ ذلك أساساً شكل إرشاد فردي وجماعي. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت ٢٨ ٠٠٧ جلسات للتوعية العامة في المدارس والمراكز الصحية وغيرها من المرافق.

٧٤ - وفي الضفة الغربية، يدعم برنامج الأونروا للمساعدة الصحية الطارئة ست عيادات صحية متنقلة تعمل في أكثر من ٦٦ مكاناً وتخدم ١٢٣ ٧١٩ فرداً وتوفر ١١٣ ٣٢٥ عملية كشف على المرضى. وقدمت الأونروا دعماً في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي لـ ٥٥ مجتمعاً بدوياً يواجه تهديدات متعددة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تكفلت ستة أفرقة متنقلة للرعاية النفسية الاجتماعية بإتاحة الدعم في مجالي الصحة النفسية الاجتماعية والصحة العقلية لأكثر من ٩ ٢٠٠ فرد شهرياً.

دعم الإسكان في حالات الطوارئ

٧٥ - في غزة، زودت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام شركاء لها في مجال إعادة الإعمار بـ ٩٢ تقييماً للمخاطر ونظمت لهم ٣٠ دورة تدريبية تركز على مواقع محددة بشأن تخفيف خطر المتفجرات من مخلفات الحرب وضمان الجودة باستمرار وقدمت الدعم لهم في التخلص من الذخائر غير المنفجرة مما يمكن من إعادة بناء بنى تحتية حيوية ومساكن.

٧٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان عدد الأسر التي قدمت الأونروا لها مساعدة نقدية يزيد على ٨١ ٠٠٠ أسرة. وقدم البرنامج الإنمائي مساعدة نقدية إلى ١ ٠٧٥ أسرة غير لاجئة سُردت من جراء نزاع عام ٢٠١٤، مما أتاح لها إمكانية الحصول على مأوى مؤقت لحين إصلاح أو إعادة بناء منازلها الجارية حالياً. وقدمت الأونروا مساعدة نقدية إلى ١٢٤ أسرة فلسطينية لاجئة (أي ما يزيد على

٧٥٠ فرداً) عقب قيام السلطات الإسرائيلية بدمدم منازلها. كما حصلت ٦٧٨ أسرة فلسطينية لاجئة، يبلغ عدد أفرادها ٣ ٧٧١ فرداً، على مساعدة نقدية وخدمات إحالة لتلبية احتياجاتها الإنسانية عقب عمليات تمهيط وتوقيف قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وأسفرت عن حدوث أضرار مادية في منازلهم وإصابتهم بصددمات انفعالية.

توليد الدخل في حالات الطوارئ

٧٧ - في عام ٢٠١٦، أوجدت الأونروا في غزة ٦٥١ ٤ فرصة عمل مؤقتة في إطار برنامج إيجاد فرص العمل وما يزيد على ٨ ٩٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة من خلال مشاريع التشييد التابعة للأونروا. ووظفت الأونروا ١٤ ١٧٩ موظفاً كموظفين محليين لتسيير عملياتها ووفرت قسائم غذائية وفرصاً للحصول على نقد مقابل العمل لأكثر من ١٥ ٧٥٠ أسرة لاجئة، منها ٨ ٠٣٧ أسرة (٤٣ ١٩٩ فرداً) في ١٩ مخيماً للاجئين الفلسطينيين و ٧ ٧١٣ أسرة (٤١ ٤٥٧ فرداً) في مخيمات خارجية. وأتاح ذلك توفير نقدية بقيمة ٤٣٥ ٨ ٥٠١ دولار تقريباً لأسر لاجئة تواجه انعداماً في الأمن الغذائي. ومن خلال برنامج القسائم الغذائية الإلكترونية، حصل ٤٦ ٠١٠ لاجئين فلسطينيين خارج المخيمات على مساعدة بقيمة كلية تزيد على ٤,٨ ملايين دولار.

تقديم الدعم في مجالي توزيع المياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ

٧٨ - في الضفة الغربية، وفرت اليونيسيف مياه الشرب المأمونة لما يقرب من ٥٦ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٦. واستفاد ١٤ ٠٠٠ شخص آخرين من تركيب مرافق أساسية للإمداد بالمياه ومرافق لتخزينها.

٧٩ - وفي غزة، قام البرنامج الإنمائي بإصلاح وإعادة بناء خمسة آبار مياه، وشبكات مياه بطول ١ ٢٠٠ متر وخزاني مياه، كانت قد دُمرت في نزاع عام ٢٠١٤. وشملت هذه الجهود توفير شبكات لتوفير الكهرباء لمحطتي ضخ مياه المجاري الرئيسيتين في بيت حانون لتخفيف فيضان مياه المجاري. وقامت اليونيسيف، بالشراكة مع سلطة المياه الفلسطينية ومصلحة مياه بلديات الساحل، بكفالة زيادة إمكانية وصول ٤٤ ١٣٠ شخصاً إلى مرافق أفضل للصرف الصحي من خلال إصلاح وبناء شبكات المياه المستعملة في المحافظات الجنوبية من غزة؛ وأصبح بإمكان ٤١ ٠٠٠ شخص الحصول على المياه من خلال إدخال إصلاحات على شبكات المياه؛ وبات بوسع ٣٧ ٠٠٠ شخص إضافي الحصول على المياه من خلال إعادة بناء ثلاث آبار مياه مهدومة.

٨٠ - ووفرت الأونروا خدمات إدارة النفايات الصلبة في جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الثمانية في غزة. وفضلاً عن ذلك، قدمت الأونروا الوقود لمصلحة مياه بلديات الساحل وبلديات غزة لتشغيل مرافق المياه ومرافق المياه المستعملة والخدمات البلدية لإدارة النفايات الصلبة ومضخات مياه العواصف من أجل التخفيف من مخاطر الفيضان وآبار المياه المتضررة من انقطاع التيار الكهربائي.

إزالة الأنقاض وإدارة النفايات الصلبة

٨١ - انتهى البرنامج الإنمائي من إزالة الأنقاض والحطام الناجم عن قتال عام ٢٠١٤ في غزة، وعاد ذلك بالفائدة على ١٦٣ ٥٢٧ شخصاً (٧٩ ٩٩٠ من الذكور و ٨٣ ٥٣٧ من الإناث)، وأدى إلى

توفير ١٢٢ ٤٢ يوم عمل لـ ٧١٧ عاملا من سكان المناطق المتضررة. ودعم البرنامج أيضا إيجاد فرص عمل طارئة، حيث وفر ٣٧٢ ١٦٦ يوم عمل في أعمال التنظيف لـ ٣٧٠٧ عاملا من المجتمعات المحلية (٣٦٥٤ من الذكور و ٥٣ من الإناث).

جيم - دعم منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الفلسطينية

٨٢ - قدم البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى مؤسسات قطاع العدالة والأمن، من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات وعمليات التخطيط، مما جعل الشرطة المدنية الفلسطينية أول جهاز شرطة في الدول العربية يعتمد استراتيجية جنسانية.

٨٣ - ووقع الرئيس عباس في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أول قانون للضمان الاجتماعي لعمال القطاع الخاص وأفراد أسرهم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تم تعيين مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي، برئاسة وزير العمل. وأجرت منظمة العمل الدولية تقييما اكتواريا لمخططات الضمان الاجتماعي التي تديرها هيئة التقاعد الفلسطينية.

٨٤ - ودعمت اليونيسيف والبرنامج الإنمائي تنفيذ قانون حماية الأحداث الجديد، من خلال توفير تدريب لقضاة الأحداث. وتم إنشاء مكاتب إنفاذ لحاكم الأسرة في جميع أنحاء الضفة الغربية ودعم صندوق النفقة الفلسطيني. وأنشئت لجنة وطنية للمعونة القانونية، إلى جانب قاعدة بيانات متخصصة لدعم المواءمة القانونية. وأنشئ مركز لتسوية المنازعات في القدس الشرقية لتوفير حلول للمنازعات المدنية والتجارية بين المقدسيين.

٨٥ - وساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وزارة العدل عن طريق تدريب سبعة من الأطباء الشرعيين وإنشاء ثلاث عيادات للطب الشرعي وتوفير معدات ولوازم وتوفير التدريب لمرضى الطب الشرعي ووضع إجراءات تشغيل موحدة وفقا للمعايير الدولية.

٨٦ - ودعمت منظمة الأغذية والزراعة وزارة الزراعة والمؤسسات الوطنية لتنسيق المراقبة والرصد النشطين في دعم النظام الوطني لترقيم الحيوانات، مما أسفر عن تسجيل ٩٢ في المائة من الحيوانات المستهدف تسجيلها.

٨٧ - ووفرت اليونسكو خبرة تقنية لوزارة التربية والتعليم العالي في صياغة قانون التعليم الأساسي الذي وقعه الرئيس في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧ عقب تصديق مجلس الوزراء عليه.

٨٨ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الدعم لأنشطة الدعوة المنسقة التي تقوم بها المؤسسات الفلسطينية الرئيسية، في مجالات منها وضع واعتماد استراتيجية الدعوة الوطنية لتخطيط وتطوير المنطقة جيم في الضفة الغربية.

٨٩ - واستحدث البرنامج الإنمائي نظاما موحدا لإدارة وتنمية الموارد البشرية ووضعه في صيغته النهائية وتم تنفيذه في سبع وزارات كما وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية لديوان الموظفين العام للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢. وأنشئت الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي لتوفير الخبرة والمعارف لدعم البلدان الأخرى، وأنشئت وحدات للتنمية الاقتصادية المحلية في خمس بلديات.

٩٠ - وعمل البرنامج الإنمائي مع مركز التجارة الدولية والمؤسسات التجارية الوطنية لتوسيع الأسواق والعلاقات التجارية الإقليمية وتطوير قطاع التصدير الفلسطيني من خلال مبادرات من بينها الاتفاقات الثنائية للوصول إلى خمس أسواق دولية. كما درب البرنامج الإنمائي موظفين بالسفارات الفلسطينية لتمكينهم من العمل كملحقين اقتصاديين من أجل الدعوة إلى توسيع نطاق التجارة والعلاقات التجارية مع جميع أنحاء العالم.

٩١ - ودعم البرنامج الإنمائي الحكومة الفلسطينية في تقديم البلاغ الوطني الأول والخطة الوطنية للتكيف إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بعد أن صدقت عليهما ١٢ وزارة تنفيذية. وقامت سلطات المياه الفلسطينية والإسرائيلية والأردنية باستحداث أول أداة للمحاكاة التصورية لتغير المناخ في المنطقة، حيث عرضت الأداة ١٠ مؤشرات مناخية لعام ٢٠٣٠. ودرب البرنامج الإنمائي ١٥ من اختصاصيي المياه وتغير المناخ من البلدان الثلاثة على وضع النماذج المتعلقة بتغير المناخ وأدوات المحاكاة التصورية له.

٩٢ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في إعداد التقرير المعنون "فلسطين ٢٠٣٠ - التغير الديمغرافي: فرص التنمية"، الذي يوفر تحليلاً شاملاً لآثار العدد المتوقع للسكان على القطاعات الاجتماعية.

٩٣ - ودعمت وكالات الأمم المتحدة وضع نظام لإدارة المعلومات في وزارة الصحة من أجل توثيق حالات التعرض للعنف الجنساني وضمان استناد الجمع المنسق لبيانات حالات العنف الجنساني ورصدها والإبلاغ عنها إلى نظام الإحالة الوطني. كما أنشئ بالتعاون مع وزارة الصحة أول مركز وطني لتأهيل متعاطي المخدرات وعلاجهم، ووضعت له بروتوكولات للتأهيل والعلاج بالأدوية وإجراءات تشغيل موحدة ومدونة لقواعد السلوك. وقدمت المساعدة أيضاً من أجل تحسين ملفات وسجلات المرضى وتعزيز نظم معلومات المستشفيات وتحديث خطط طوارئ المستشفيات.

٩٤ - ودعمت اليونيسيف وزارة التنمية الاجتماعية في إجراء أول دراسة شاملة عن حالة الأطفال ذوي الإعاقة في الضفة الغربية وغزة، وقامت لاحقاً بتنقيح قانون الإعاقة لكفالة اتساقه مع المعايير الدولية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٥ - وساعدت اليونيسيف اللجنة الوطنية لنماء الطفولة المبكرة المشتركة بين القطاعات في وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية وخطة التدخلات الوطنية في مرحلة الطفولة المبكرة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، مع التركيز على الاكتشاف المبكر للأطفال المتأخري النمو وذوي الإعاقة وتقديم خدمات التدخل، مع التركيز على الأطفال الأكثر قابلية للتضرر والذين يصعب الوصول إليهم.

٩٦ - وقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم للدفاع المدني في بناء القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها، مع التركيز على التنسيق والبحث والإنقاذ. ووفر برنامج الأغذية العالمي أدوات للاستجابة لحالات الطوارئ ويقوم حالياً بوضع اللمسات الأخيرة على ثلاثة من مراكز المحافظات للعمليات والتنسيق في حالات الطوارئ لزيادة قدرة الدفاع المدني على التنسيق والاستجابة للكوارث الطبيعية التي تحدث على نطاق واسع.

دال - تنمية القطاع الخاص

٩٧ - تم في غزة صرف ٩٨٩ ٤ قرضا من قروض التمويل الأصغر بقيمة قدرها ٧,٤ ملايين دولار. وفي الضفة الغربية، تم صرف ١١ ٨٤١ قرضا بقيمة ١٦ مليون دولار، حصل اللاجئون الفلسطينيون منها على ٢ ٦٣٨ قرضا (بقيمة ٦٠٤ ٤٨٤ ٣ دولار). وحصلت النساء والشباب على ٤٠ في المائة من القروض المقدمة.

هاء - تنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة

٩٨ - تحت رعاية نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط/منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسقتها للشؤون الإنسانية، تواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير التعاون والتنسيق في ما بين العديد من الجهات المانحة ومنتديات الأمم المتحدة. وعقد الفريق القطري للأنشطة الإنسانية اجتماعات منتظمة من أجل الاتفاق على تدابير الدعوة والاستجابة في المجال الإنساني. ويدعم من مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، واصل فريق الأمم المتحدة القطري تنسيق البرامج التي ينفذها في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما يتواءم مع أولويات خطة التنمية الوطنية الفلسطينية. وتواصلت الجهود المبذولة لإقامة شراكات استراتيجية بين الأمم المتحدة وحكومة دولة فلسطين والأوساط المانحة بنطاقها الأوسع. وأعد فريق الأمم المتحدة القطري التحليل القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة الثاني للمساعدة الإنمائية الذي يغطي الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ بما يتماشى مع أجندة السياسات الوطنية للسلطة الفلسطينية. وواصلت الأمم المتحدة إعداد تقارير منتظمة للجنة الاتصال المخصصة واستراتيجيات وإرشادات للتنمية والعمل الإنساني. فعلى وجه الخصوص، وضعت الأمم المتحدة الصيغة النهائية لاستراتيجيتها المتعلقة بالقدس الشرقية وواصلت تنفيذ استراتيجية الخليل للتنمية والمبادرات الاقتصادية وتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧ بالاشتراك مع جهات أخرى للعمل الإنساني.

رابعا - استجابة الجهات المانحة للأزمة

دعم الميزانية والمالية العامة

٩٩ - ظل الوضع المالي لحكومة دولة فلسطين هشاً رغم تحسن أداء المالية العامة. وقد حسّنت الحكومة أداءها المالي بإحداث نمو قوي في الإيرادات وكبحت زيادة الإنفاق خلال العام، فتمكنت بذلك من خفض عجز الميزانية من نحو ١١ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ما يقدر بـ ٨ في المائة في عام ٢٠١٦. وتحقق ذلك بفضل التحويلات الكبيرة للمدفوعات المقطوعة في حساب إيرادات الجمارك. واستمر انخفاض الدعم المباشر للميزانية من المانحين كما استمر تراكم المتأخرات.

التنسيق بين المانحين

١٠٠ - أطلقت الحكومة الفلسطينية أجندة السياسات الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧. ويجري حالياً صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. واستمر تنسيق الأنشطة الإنسانية والدعوية بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

- ١٠١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، بدأ تشغيل مكتب التنسيق المعني بالمنطقة جيم داخل مكتب رئيس الوزراء، الذي يتمثل دوره في معالجة المسائل الإنسانية والإنمائية، وتبادل المعلومات والتنسيق بين المانحين.
- ١٠٢ - وواصلت الهيكلية المحلية لتنسيق المعونة عملها كممبر رئيسي للمانحين والحكومة الفلسطينية.
- ١٠٣ - واجتمعت لجنة الاتصال المخصصة مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في بروكسل يوم ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ وفي نيويورك يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

خامسا - الاحتياجات غير الملبّاة

- ١٠٤ - بالنظر إلى الاحتياجات الإنسانية المستمرة، تتضمن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧ طلب توفير اعتمادات بمبلغ ٥٤٧ مليون دولار، منها ٢٨٢ مليون دولار مدرجة أيضاً في نداء الأونروا للطوارئ. وحتى تاريخه، لم يُجمع إلا ٩ في المائة من المبلغ المطلوب. وتوجد أيضاً حاجة ماسة إلى دعم إضافي لميزانية الأونروا الأساسية، التي تواجه عجزاً قدره ١١٥ مليون دولار لعام ٢٠١٧.
- ١٠٥ - وقد دُفع حتى تموز/يوليه ٢٠١٦ حوالي ٤٦ في المائة من المبلغ الذي تم التعهد بتقديمه في مؤتمر القاهرة لإنعاش غزة وإعادة إعمارها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ والبالغ ٣,٥ ملايين دولار (تقدر الاحتياجات الكلية في الإطار المفصل لتقييم الاحتياجات والإنعاش بـ ٣,٩ ملايين دولار). ومع ذلك، لم يخصص من هذه المبالغ المتعهد بها إلا ١٦ مليون دولار لتمويل احتياجات القطاع الإنتاجي التي حددت في الإطار المفصل لتقييم الاحتياجات والإنعاش (أقل من ٣ في المائة من مبلغ الـ ٦٠٢ مليون دولار المطلوب). وعلاوة على ذلك، ما زالت هناك حاجة إلى ما يزيد قليلاً على ١٠٠ مليون دولار لإعادة بناء ما يقرب من ٣٠٠٠ منزل دمرت تماماً في عام ٢٠١٤.
- ١٠٦ - وتسعى الأونروا إلى الحصول على ٤٠٢ مليون دولار في نداء الطوارئ لعام ٢٠١٧ الذي وجهته لتلبية الاحتياجات الإنسانية الدنيا للاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويلزم ما مجموعه ٣٥٥ مليون دولار للتدخلات البرنامجية في غزة، منها ٨٩,٤ مليون دولار للمساعدة الغذائية الطارئة، و ١٣٨,٤ مليون دولار لتقديم مساعدة طارئة في توفير المأوى، و ٦٩,٩ مليون دولار للمساعدة الطارئة في شكل عمل مقابل النقد، و ٤,٥ ملايين دولار للخدمات الصحية الطارئة، و ٥ ملايين دولار للتعليم في حالات الطوارئ.

سادسا - التحديات

- ١٠٧ - ظلت بيئة العمل مخوفة بالتحديات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى القيود المفروضة على الوصول والتنقل. ففي غزة، واجهت قدرة منظمات الأمم المتحدة وشركائها على تقديم المساعدة في الوقت المناسب قيوداً في بعض الأحيان بسبب الحواجز المادية من قبيل نقاط التفتيش، وسياسة تقييد إصدار التصاريح للعاملين في المجال الإنساني، والقيود المفروضة على استيراد المواد إلى غزة. وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أثرت أيضاً القيود المفروضة على حرية التنقل والمرور، وعمليات هدم البنى التحتية الفلسطينية وما يرتبط بها من تشريد للفلسطينيين، على عمليات الأمم المتحدة.

١٠٨ - وما زال عدم إحراز تقدم بشأن المصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية يؤثر على نطاق تغطية عمل الأمم المتحدة وعلى قدرتها على تقديم المساعدة الشاملة لبرامج تعزيز المؤسسات وبناء الدولة. وأسهمت إعلانات حكومة إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما فيما يتعلق بالتوسع الاستيطاني في أوائل ٢٠١٧، في تصعيد التوترات.

١٠٩ - واستمر انخفاض التمويل الإنمائي والإنساني المقدم إلى دولة فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أوجب زيادة التركيز الاستراتيجي للتدخلات وتحديد فرص التآزر مع الكيانات المنفذة الأخرى.

سابعاً - خاتمة

١١٠ - كان سياق عمل الأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير محفوفاً بمصاعب متزايدة بسبب التحديات المبيّنة أعلاه، إلى جانب ظروف التمويل المحدود. وستواصل الأمم المتحدة العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطين، كدولة ديمقراطية ذات سيادة وقابلة للحياة ومتصلة جغرافياً، تعيش جنباً إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل الآمنة.